

Distr.: General
23 June 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة التنفيذية التاسعة والستون

جنيف، 5-7 شباط/فبراير و 6 نيسان/أبريل 2020

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة والستين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، في الفترة 5-7 شباط/فبراير و 6 نيسان/أبريل 2020

تقرير مقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.20-08251(A)



* 2 0 0 8 2 5 1 *

المحتويات

الصفحة

3	مقدمة	
3	الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله	أولاً -
		ألف - تقرير أقل البلدان نمواً، 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل - التبعية القديمة	
3	والتحديات الجديدة	
4	باء - اختتام الدورة التنفيذية التاسعة والستين للمجلس	
4	جيم - الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس	
6	موجز الرئيس	ثانياً -
6	ألف - البيانات الافتتاحية	
		باء - تقرير أقل البلدان نمواً، 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل - التبعية القديمة	
11	والتحديات الجديدة	
13	المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل	ثالثاً -
13	ألف - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	
14	باء - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية	
14	جيم - جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السبعين لمجلس التجارة والتنمية	
14	دال - مسائل أخرى	
15	هاء - تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية التاسعة والستين	
المرفقات			
16	جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية	الأول -
17	الحضور	الثاني -

مقدمة

عُقدت الدورة التنفيذية التاسعة والستون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم بجنيف، سويسرا، في الفترة من 5 إلى 7 شباط/فبراير 2020، وفي إطار إجراء افتراضي في 6 نيسان/أبريل 2020. وعقد المجلس خلال الدورة أربع جلسات عامة وجلسة افتراضية واحدة بدلاً من الجلسة العامة الختامية.

أولاً - الإجراءات التي اتخذها مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية المدرجة في جدول أعماله

ألف - تقرير أقل البلدان نمواً، 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل - التبعية القديمة والتحديات الجديدة

الاستنتاجات المتفق عليها (دت-552)

إن مجلس التجارة والتنمية

1- يرحب مع التقدير بتقرير الأونكتاد، المعنون تقرير أقل البلدان نمواً، 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل - التبعية القديمة والتحديات الجديدة، لما يطرحه من رؤى جديدة بشأن التحديات التي تواجهها أقل البلدان نمواً واعتمادها المستمر على المساعدة الإنمائية الرسمية؛

2- يلاحظ مع القلق الزيادة البطيئة جداً في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً في فترة تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً للعدد 2011-2020 (برنامج عمل اسطنبول)، مما يجعل سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أكثر صعوبة، ويشجع المجلس البلدان المانحة على تعزيز دعمها المالي لأقل البلدان نمواً، مما يدعم قدرتها الإنتاجية وتحولها الهيكلي؛

3- يهيب بجميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى دعم ومساعدة أقل البلدان نمواً في الحصول على أقصى قدر من الفوائد من النظام التجاري المتعدد الأطراف، بسبل منها تسخير الأفضليات التجارية الممنوحة لها؛

4- يرحب بزيادة عدد الشركاء الإنمائيين، الذي زاد مع ذلك من التعقيد، ويشجع أقل البلدان نمواً على وضع أطر تمويل وطنية متكاملة للاستفادة على أفضل نحو من الفرص، مع ضمان إدارة المعونة وإيصالها على نحو فعال بما يتماشى مع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؛

5- يسلم بأهمية عمل الأونكتاد في الركائز الثلاث المتعلقة بالخدمات من أجل التحول الهيكلي لأقل البلدان نمواً؛

6- يحيط علماً بالاقترح الداعي إلى وضع "خطة فعالية المعونة 2.0"، الوارد في تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019؛

7- يشجع جميع أصحاب المصلحة المعنيين في الهيكل الجديد للمعونة على مواءمة وتنسيق مشاريعهم وتدفعاتهم المالية بما يوافق خطط التنمية الوطنية لأقل البلدان نمواً؛

8- يرحب بالجهود المبذولة لتعبئة الموارد المحلية التي اضطلعت بها أقل البلدان نمواً منذ بداية القرن، وبخاصة بالنظر إلى القيود الملازمة لمستوى تنميتها؛

9- يشجع البلدان المانحة والبلدان الأخرى التي هي في وضع يسمح لها بذلك على أن تجدد موارد الصندوق الاستئماني لصالح أقل البلدان نمواً التابع للأونكتاد.

الجلسة العامة الرابعة
7 شباط/فبراير 2020

باء- اختتام الدورة التنفيذية التاسعة والستين للمجلس

القرار 553(دت-69)

إن مجلس التجارة والتنمية، إذ يضع في اعتباره أنه لا يستطيع الاجتماع مادياً بسبب ظروف استثنائية، وافق على جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 31 آذار/مارس 2020، من خلال إجراء موافقة صامتة انتهى في 6 نيسان/أبريل 2020. ووافق مجلس التجارة والتنمية من خلال ذلك الإجراء نفسه على تقرير الدورة؛ وأذن للمقرر، تحت سلطة الرئيس، بوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي يُقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء؛ واختتم رسمياً الدورة التنفيذية التاسعة والستين.

اختتام الإجراء العام (الافتراضي)
6 نيسان/أبريل 2020

جيم- الإجراءات الأخرى التي اتخذها المجلس

تقرير أقل البلدان نمواً، 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل - التبعية القديمة والتحديات الجديدة

1- اعتمد مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الرابعة المعقودة في 7 شباط/فبراير 2020، في إطار بند جدول الأعمال، الاستنتاجات المتفق عليها التي وُضعت في القاعة باعتبارها ورقة غير رسمية (انظر الفصل الأول، الفرع ألف).

تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها التاسعة والسبعين

2- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الثالثة، المعقودة في 6 شباط/فبراير 2019، بتقرير الفرقة العاملة عن دورتها التاسعة والسبعين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/WP/302، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

3- وأثنى ممثل إحدى المجموعات الإقليمية على عمل الرئيس والأمانة في تيسير العملية وتنظيم الدورة، مشيراً في الوقت نفسه إلى بعض التحديات التي ووجهت والتي يؤمل أن تُدلل في إطار التنقيح المقبل لعملية الميزانية البرنامجية، استناداً إلى التعقيبات المقدمة. وطلب إلى الأمانة أن تأخذ في الاعتبار آراء جميع المجموعات بطريقة متوازنة.

تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية

4- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثالثة المعقودة في 6 شباط/فبراير 2020، بتقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية عن دورتها الحادية عشرة (TD/B/C.II/44)، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

5- وأكد ممثل مجموعة إقليمية من جديد الدور الأساسي للاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وشدد على أهمية عمل الأونكتاد في ذلك الصدد. ومع تسليمه بأن اجتماع المائدة المستديرة السنوي الثاني للسفر في جنيف المتعلق بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة يشكل آلية مفيدة، أعرب عن قلقه بشأن الضعف الحالي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية وتأثير ذلك على سلاسل القيمة العالمية. وأشار إلى أهمية الإصلاح المستمر لنظام الاتفاقات الدولية للاستثمار ودعم الأونكتاد له. ودعا الأونكتاد إلى دعم التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة الأول بشأن تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وسلط الضوء على إمكانات الرقمنة لأغراض التنمية وعلى عمل الأونكتاد في هذا المجال.

6- وبينما أشاد ممثل مجموعة إقليمية أخرى بالاختمام الناجح لعمل اللجنة، لاحظ أن اعتماد الاستنتاجات المستفيضة المتفق عليها في كل من لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية ولجنة التجارة والتنمية، بالإشارة إلى استمرار البرامج والمشاريع القائمة، لا يتوافق مع روح ترتيبات اتفاق أكرأ بشأن بناء توافق الآراء. ويمكن أن تنطوي الأحداث الجانبية، حتى وإن كانت مناسبة، على مزايا أفضل خارج إطار اللجان.

تقرير لجنة التجارة والتنمية

7- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الثالثة أيضاً المعقودة في 6 شباط/فبراير 2020، بتقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الحادية عشرة (TD/B/C.I/49)، وأقر الاستنتاجات المتفق عليها الواردة فيه.

8- وقال ممثل مجموعة إقليمية إن التقرير يسهم في تحسين فهم المناقشات المتعلقة بالتحديات الاجتماعية والبيئية التي تعترض الحد من عدم المساواة وتهمئة الفرص للجميع. وأكد من جديد أهمية المحتوى التحليلي، حيث كان العمل السابق بمثابة مادة مرجعية.

تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية

9- أحاط المجلس علماً، في جلسته العامة الرابعة المعقودة في 7 شباط/فبراير 2020، بتقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية عن دورته الثالثة، على النحو الوارد في الوثيقة TD/B/EFD/3/3.

10- وأقر العديد من المندوبين ومجموعة إقليمية واحدة بأهمية البند المتعلق بتمويل التنمية وأعربوا عن دعمهم القوي لعمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية التابع للأونكتاد في تعزيز النقاش المستنير وبناء توافق الآراء، مما ييسر جهود البلدان الرامية إلى اتخاذ إجراءات ملموسة وتوجيه عملية حشد الموارد الداخلية والخارجية.

11- وأعربت بعض المجموعات الإقليمية عن تحفظات بشأن الطرائق الحالية لتنظيم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية وبشأن عملية التفاوض، ودعت إلى إعادة النظر فيها من أجل إيجاد مزيد من السبل البناءة لبناء توافق الآراء.

تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية

12- أحاط مجلس التجارة والتنمية علماً، في جلسته العامة الثالثة المعقودة في 6 شباط/ فبراير 2020، بتقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية عن دورته الثالثة والخمسين.

مسائل أخرى

موضوع الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

13- أشار رئيس المجلس، في الجلسة العامة الافتتاحية للمجلس المعقودة في 5 شباط/فبراير 2020، إلى أنه، بعد مشاورات مع المجموعات الإقليمية، اقترح الموضوع التالي للدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: من عدم المساواة والضعف إلى الرخاء للجميع.

14- واعتمد المجلس موضوع الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

إنشاء اللجنة التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر

15- أنشأ المجلس، في جلسته العامة الرابعة المعقودة في 7 شباط/فبراير 2020، عملاً بالممارسة المتبعة في الماضي، اللجنة التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر وانتخب رئيس مجلس التجارة والتنمية رئيساً للجنة التحضيرية. وستكلف اللجنة التحضيرية بعملية التحضير الموضوعية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.

16- ولاحظ رئيس المجلس أن من المتوقع والمعتزم أن تكون العملية التحضيرية شاملة وشفافة. وقال إنه سيهدف إلى تنظيم اجتماعات اللجنة التحضيرية بطريقة تزيد إلى أقصى حد من المشاركة، مع التقليل إلى أدنى حد ممكن من احتمال عقد اجتماعات متزامنة، والاعتماد على منسقي المجموعات الإقليمية للمساعدة في تعزيز الشفافية والانفتاح.

17- وعلاوة على ذلك، أفاد الرئيس بأن المجموعات الإقليمية تعمل على إعداد ورقات الموقف الخاصة بكل منها لتقديمها إلى الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، وبأن الجلسة الأولى للجنة التحضيرية ستعقد في الأسابيع التالية لدى الانتهاء من إعداد تلك الأوراق.

18- وذكرت نائبة الأمين العام للأونكتاد أن الأمانة ستوفر جميع الأدوات اللازمة لإعداد مشروع الوثيقة الختامية والمفاوضات العميقة اللاحقة التي تسبق الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وقالت إن الهدف هو التوصل، بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة، كل بحسب دوره وفي مجال اختصاصه، إلى اتفاق يكون مفيداً للمجتمع الدولي وللتنمية، ولا سيما للبلدان الأشد ضعفاً أو البلدان التي تواجه أشد تحديات التنمية.

ثانياً - موجز الرئيس

ألف - البيانات الافتتاحية

19- أشار الأمين العام للأونكتاد في بيانه الافتتاحي إلى أن عام 2020 سيشهد عقد دورة المؤتمر الذي يُعقد كل أربع سنوات، وأكد على حجم التحديات والفرص في السنة المقبلة التي تشكل الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر بالنسبة لها منيراً لتبادل الأفكار بشأن الاتجاهات العالمية وللوقوف على الاتجاهات المستقبلية وتقييمها، ولوضع جدول أعمال يكون ذا أهمية للدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

وأكد، في سياق التنويه بالروح التي تحلى بها الأعضاء في سعيهم إلى التوصل إلى توافق مبكر في الآراء في سياق الاستعداد لدفع عملية اللجنة التحضيرية للتحضير للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، استعداد أمانة الأونكتاد لخدمة العملية وتقديم الدعم للمفاوضات وتيسير النظرة الواسعة إلى السياق العالمي الراهن. وقال إن المؤتمر يمثل فرصة لتجديد ولاية الأونكتاد وبشكل متددى الأمم المتحدة الوزاري الوحيد المعني بالتجارة والتنمية. وأضاف أن القرار المتعلق بموضوع المؤتمر قد وضع الأساس لإثراء المناقشات.

20- وقال إن من شأن الجغرافيا السياسية والظواهر الدائمة التغير على الصعيد العالمي أن تؤثر في نهاية المطاف على جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وأضاف أنه، بالنظر إلى أن الدول الأعضاء أبدت موافقها وآراءها الإقليمية والقطرية بشأن الوثيقة الختامية النهائية، سيتعين إعادة النظر في موضوع المؤتمر بانتظام، ولا سيما في تحديد المواضيع الفرعية.

21- وأشار، في سياق التأمل في الأحداث الماضية، إلى أن الفترة التي سبقت الدورة العاشرة للمؤتمر التي عُقدت في بانكوك في عام 2000، والتي كانت واحدة من أنجح دورات المؤتمر الذي يُعقد كل أربع سنوات، على مدى السنوات العشرين الماضية، حيث شارك فيها 144 وزيراً، شهدت أزمة مزدوجة: هي اختيار النظم الاقتصادية المالية، ولا سيما في آسيا، مما أثر على العديد من البلدان النامية والناشئة في النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين؛ وأزمة المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية المعقود في عام 1999 في سياتل (الولايات المتحدة الأمريكية). وقال إن الدورة العاشرة للمؤتمر المعقود في بانكوك أتاحت فرصة لمن كان لديهم شكوك في عولمة ناشئة وفي تعددية الأطراف ألا يتمسكوا بالمواقف الوطنية، بل أن يتحدثوا مع المدافعين عن تعددية الأطراف. ومن المفارقات أن الذين دافعوا عن تعددية الأطراف في سياتل هم الذين لديهم الآن شكوك، وأن من كانت لديهم شكوك ولكنهم اكتسبوا نزعة إيمانية هم الذين لديهم الآن اعتقاد راسخ بأن تعددية الأطراف توفر أملاً في أن تتمكن البلدان والمجتمعات من الخروج من براثن الفقر من خلال نظام للتجارة قائم على القواعد ويمكن التنبؤ به، مع وجود آلية عادلة لتسوية المنازعات.

22- وقال إن تلك الظروف المتغيرة تؤثر على المزاج العالمي، على الطريق المؤدية إلى المؤتمر الوزاري الثاني عشر لمنظمة التجارة العالمية. وهذه الآثار واضحة في تزايد الضغط من أجل إبرام صفقات أحادية وثنائية على حساب نظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، وفي محاولات فصل التجارة عن التنمية في الخطاب في منظمة التجارة العالمية، وفي انتشار الاتفاقات المتعددة الأطراف كبديل لتوقف العمليات المتعددة الأطراف. ويمكن أن تكون لظاهرة في أحد البلدان آثار مضاعفة في بلدان أخرى كثيرة، وبطرق غير متوقعة، بما في ذلك فيما يتعلق بالتمويل والاستثمار، بسبب وجود مجتمع عالمي أكثر تكاملاً. وبالمثل، فإن السياق بالنسبة لبربادوس غير متوقع، ولكن من المهم مرة أخرى عدم "إضاعة أزمة". وفي الأوقات المضطربة، أتاحت بربادوس فرصة لتهيئة فرص لتحقيق النجاح. وحتى مؤتمر منظمة التجارة العالمية الذي عقد في الدوحة، والذي هو أكثر المؤتمرات تطلعاً وشمولاً، عُقد على خلفية أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001. ولذلك حث الأمين العام للأونكتاد الدول الأعضاء على تشجيع مشاركة عدد كبير من الوزراء في الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، والنظر في الفرص المتاحة وفي ما يمكن عمله على نحو أفضل، واغتنام الفرصة للتطرق إلى خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

23- وأخيراً، ذكر الأمين العام أن مساهمات فريق من الشخصيات البارزة ستعدي تقريره إلى المؤتمر، الذي يجري إعداده حالياً. وقال إنه سيطلع الدول الأعضاء على التقرير النهائي. وأضاف أن الأعمال التحضيرية للمؤتمر في بريدجتاون تتقدم بشكل جيد، بالتشاور مع البلد المضيف. وأشار إلى أن العمل التحضيري لمنتدى الاستثمار العالمي وأسبوع التجارة الإلكترونية في آسيا يتواصل أيضاً.

24- وأدلى المتحدثون عن الجهات التالية بيانات افتتاحية: ممثل زامبيا، باسم مجموعة الـ 77 والصين؛ وممثل العراق، باسم مجموعة آسيا والمحيط الهادئ؛ وممثل إكوادور، باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل كازاخستان، باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل الاتحاد الأوروبي، باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه؛ وممثل زامبيا، باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل نيبال؛ وممثل باكستان؛ وممثل كينيا؛ وممثل باربادوس؛ وممثل ليبيا.

25- وأعرب ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين عن دعمهم لتعددية الأطراف وللدور الأساسي لمؤسسات مثل الأونكتاد في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأشاروا إلى الغاية 10-6 من أهداف التنمية المستدامة (وهي "ضمان تعزيز تمثيل البلدان النامية وإسراع صوتها في عملية صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية العالمية، من أجل تحقيق المزيد من الفعالية والمصداقية والمساءلة والشفافية للمؤسسات"). وأشاروا إلى عمل الأونكتاد في مجال الاستثمار من أجل التنمية وجددوا الدعوة إلى إصلاح نظام الاستثمار الدولي وإلى مواصلة دعم الأونكتاد للدول الأعضاء في هذا المجال. وسلطت المجموعات الإقليمية والمندوبون الضوء على أول قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن تشجيع الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، وهو القرار الذي أنشئ بموجبه بند فرعي بعنوان "تشجيع الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة"، وطلبوا إلى الأونكتاد، استناداً إلى البحوث الجارية، أن يخطط الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة علماً بهذه المسألة، مع التركيز بشكل خاص على ما يجده من ثغرات وما يواجهه من تحديات وعلى التقدم المحرز في تعزيز الاستثمارات من أجل التنمية المستدامة، وكذلك أن يقدم توصيات ملموسة للنهوض بالاستثمار من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

26- وأشاروا إلى نجاح عقد الدورات السنوية لكل من لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية، ولجنة التجارة والتنمية، وفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية. وأكدوا أن المناقشات والنتائج المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة والأنشطة التي تقوم عليها هذه التدفقات، وآليات التمويل الجديدة، وإمكانيات تحسينها، في فريق الخبراء الحكومي الدولي، هي عناصر أساسية في السعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية.

27- وعلاوة على ذلك، ذكرت المجموعات الإقليمية والمندوبون أنه ينبغي لأمانة الأونكتاد أن تواصل جمع وتحليل البيانات المتعلقة بمجالات التجارة التي تم البلدان النامية، ومعالجة وتعميق العمل المتعلق بالصلة بين التجارة والبيئة، باعتبارها مسألة شاملة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقالوا إن نقل التكنولوجيا أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتصدي للتحديات العالمية مثل تغير المناخ، وهو مجال يضطلع فيه الأونكتاد بدور في تقديم المشورة والأدوات، فضلاً عن أنه محفل للمناقشات الشاملة المتعددة الأطراف. وأشاروا إلى أن "الثورة الرقمية" تتطلب سياسات داعمة مناسبة، وأن البلدان النامية تحتاج إلى دعم تحليلي لتلبية احتياجاتها وتحقيق تطلعاتها الإنمائية على نحو أفضل. وأشاروا أيضاً إلى الحاجة إلى وضع سياسات عامة مناسبة لكي تسهم التجارة في النمو الاقتصادي الذي له أثر طويل الأمد. وينبغي إدماج السياسات التجارية في إطار استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي. ورغم أن انتشار التعاون فيما بين بلدان الجنوب يدل على التضامن بين شعوب وبلدان الجنوب، فإنه ليس بديلاً عن التعاون بين الشمال والجنوب، الذي لا يزال القناة الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي.

28- وأخيراً، أشاروا إلى أن من الأهمية البالغة أن تُنفذ مشاريع التعاون التقني لمركز التجارة الدولية وفقاً للأولويات الإنمائية الوطنية وتمشياً مع الأهداف الشاملة للتحوّل الهيكلي للاقتصادات المتعلقة بتحسين الاستدامة، بينما أبرز ممثل مجموعة إقليمية أخرى أهمية إنشاء مراكز للتنمية المستدامة.

29- وأعرب أحد المندوبين عن ارتياح بربادوس لمستوى المشاركة ولروح التعاون في اختيار موضوع الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر؛ فقد أتاح الموضوع طرح مجموعة واسعة من القضايا والاهتمامات، مع الإيجاز في الوقت ذاته، تمشياً مع المواضيع السابقة.

30- وأنتت ممثلة مجموعة إقليمية على مبادرة بربادوس اقتراح موضوع واسع النطاق، مع ضمان مشاركة جميع الدول الأعضاء في الوقت نفسه. وقالت إن جدول أعمال الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر ينبغي أن يستند إلى توافق آراء جميع الأعضاء وأن يركز على تعزيز دور الأونكتاد في مواجهة التحديات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياق الدولي الجديد. وأكدت مجدداً أن أعضاء المجموعة الإقليمية مستعدون للعمل البناء والتعاون الموضوعي وملتزمون بذلك في سياق الجهود التي تسبق المؤتمر القادم الذي يُعقد كل أربع سنوات.

31- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أنه ينبغي الحفاظ على القوة الدافعة للأعمال التحضيرية التي تُجرى في عام 2020 للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، مع الثقة في تحقيق النجاح وبالتحلي بروح تعددية الأطراف.

32- وقال ممثل مجموعة إقليمية أخرى إن تقرير الأمين العام للأونكتاد يشكل جزءاً مهماً من الأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر. وأشار إلى أن التهديدات المتزايدة التي تواجه تعددية الأطراف، وتزايد سياسة الحماية، والتوترات التجارية بين القوى الاقتصادية العالمية الكبرى، تعرض الاستقرار والازدهار العالميين للخطر في الأجل الطويل، وتقوض جهود البلدان النامية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن هذا الوضع سيتطلب أقصى قدر من الاهتمام في المؤتمر المقبل وبذل جهود جماعية للتوصل إلى توافق في الآراء. وينبغي أن تولي الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر أولوية للتحديات الرئيسية، مثل تزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها، وتغير المناخ والتنمية، وتسخير التكنولوجيات الرقمية والتكنولوجيات الجديدة لخدمة التنمية، وإتاحة فرصة منصفة للبلدان النامية للاستفادة من الثورة الصناعية الرابعة، وتمويل التنمية، ومعالجة مسألة الديون. وأشار أحد المندوبين إلى أن الآثار السلبية لأوجه عدم المساواة واضحة أيضاً في مجالي حقوق الإنسان والبيئة، فضلاً عن تغير المناخ. وهكذا، ينبغي للوثيقة الختامية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر أن تساعد على التخفيف من آثار أوجه عدم المساواة وأوجه الضعف.

33- وأشارت مجموعة إقليمية إلى الأهمية الخاصة لدور الأونكتاد في بناء توافق الآراء، وإلى أن الآلية الحكومية الدولية تشكل محفلاً يتيح للدول الأعضاء أن تناقش فيه قضايا التجارة والتنمية، وأن تضيق الفجوات بين الآراء والمواقف، وأن تعطي التوجيه للبحث والتحليل والمساعدة التقنية، ويتيح للدول الأعضاء فرصة أيضاً للتفاعل مع الأمانة وتقديم تعليقات بشأن تنفيذ ولايتها. وقالت إن من الضروري زيادة تعزيز الآلية الحكومية الدولية لكي يتسنى لها أداء ذلك الدور الرئيسي. ومن ثم، من الأهمية بمكان المضى قدماً في اتباع نهج قائم على توافق الآراء والانطلاق من مقرر المجلس (دت-65) المتعلق بتنشيط الآلية الحكومية الدولية.

34- وبينما رحب ممثلو عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين بمناقشة القضايا الجديدة والناشئة في إطار الأونكتاد، بما يسمح بأفاق جديدة وبالتعلم، فقد أكدوا أيضاً على توقع أن تكون المناقشات في المنتديات غير الرسمية هي الاستثناء لا القاعدة؛ ودعوا إلى إدراج قضايا جديدة، قدر الإمكان، في الآلية الحكومية الدولية الرسمية للأونكتاد، لإتاحة إمكانية التوصل إلى توافق آراء متعدد الأطراف في شكل نتائج متفق عليها يمكن أن تسهم على نحو أكثر فعالية في عملية وضع السياسات والعمليات الحكومية الدولية في أماكن أخرى.

35- وحث أحد المندوبين الأونكتاد على مواصلة برامج مساعدة البلدان النامية في مسائل الاستثمار والتجارة، بما في ذلك إعادة النظر في معاهدات الاستثمار الثنائية. وأشار إلى أحد المجالات الأخرى التي ينبغي مواصلة دراستها وتحليلها تشمل القيمة الاقتصادية للبيانات وحماية الملكية الفكرية في الاقتصاد الرقمي؛ ودعا إلى تعزيز العمل المتعلق بالاقتصاد الرقمي من أجل التصدي للتحديات الناشئة. وحث المندوب الدول الأعضاء على أن تؤكد مجدداً دعمها السياسي لتعزيز ولاية الأونكتاد، بوصفه مركز تنسيق النظام المتعدد الأطراف للمعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة.

36- ورحب ممثل مجموعة إقليمية بتقرير أقل البلدان نمواً، 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل - التبعية القديمة والتحديات الجديدة، حيث أثار التقرير العديد من القضايا المهمة وقدم تحليلاً سليماً بشأن التمويل الإنمائي الخارجي. وأشار أحد المندوبين إلى أن التقرير يقدم صورة علمية للاعتماد على المعونة والموارد الخارجية بغية تحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد في أقل البلدان نمواً.

37- وأشارت ممثلة مجموعة إقليمية أخرى أيضاً إلى جودة تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019 وإلى الجهود المبذولة لطرح خيارات في مجال السياسة الاقتصادية، التي برز منها التحول الاقتصادي الهيكلي وتنويع الإنتاج. وأعربت عن قلقها إزاء المديونية المفرطة وخطر الإفراط في الديون، كما هو الحال بالنسبة لهايتي وغيرها من أقل البلدان نمواً. وقالت إن معالجة الحاجة إلى التمويل لغرض تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 هي إحدى الأولويات. وأضافت أن الاستنتاجات الواردة في التقرير بشأن أقل البلدان نمواً، ونتائج فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية، وكذلك الأعمال المتعلقة بمساهمة الاستثمار الخاص في خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، كل ذلك ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في الجهود الرامية إلى الوفاء بتلك الالتزامات.

38- وأشار ممثل مجموعة إقليمية أخرى إلى أن عام 2020 يمثل بداية عقد العمل الذي يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأضاف أن برنامج العمل الجديد لأقل البلدان نمواً الذي سيعتمد في عام 2021 يتزامن مع العقد، ويهدف كلاهما إلى السعي إلى تحقيق عولمة عادلة، وتعزيز النمو الاقتصادي، ومنع نشوب النزاعات. وهكذا، فإن تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019 وثيق الصلة بالموضوع. ومن المهم والعملية تركيز الجهود الدولية على مساعدة أقل البلدان نمواً على التغلب على التحديات المحددة المقبلة.

39- وذكر ممثل مجموعة إقليمية أخرى أن من المتوقع أن تؤكد التوصيات على خريطة طريق واضحة للبلدان الأفريقية تهدف إلى تعزيز النمو الاجتماعي - الاقتصادي والوصول إلى مجموعة من مصادر التمويل الخارجي، في إطار الهيكل الجديد للمعونة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وقال إن التقارير التي ستتناولها الدورة التنفيذية مهمة في توجيه عمل الأونكتاد وتلبية احتياجات البلدان الأفريقية. ومن ثم، فمن المهم إيلاء أولوية لموارد الأونكتاد من أجل تحقيق الولاية المتمثلة في بناء المعارف والدعم التقني اللازمين للبلدان الأفريقية، بما في ذلك في مجال التمويل والتنمية.

40- وأشار أحد المندوبين إلى أنه، رغم أن عقد العمل الذي يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدأ في عام 2020، توجد مؤشرات على تأخر عن الجدول الزمني. وثمة حاجة إلى دفع الاستثمار بشكل منسق على الصعيد العالمي لتحقيق هذه الأهداف في الوقت المناسب. وقال إن تقرير أقل البلدان نمواً، 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل - التبعية القديمة والتحديات الجديدة، يسلط الضوء على تحديات التمويل هذه في الوقت الذي يكافح فيه النظام المتعدد الأطراف من أجل دعم استقرار الأسواق وتهيئة مناخ استثماري صحي، وهو ما انعكس أيضاً

في تقرير أقل البلدان نمواً لعام 2019. وأشار إلى أن الروابط بين التمويل الإنمائي الخارجي وأولويات التنمية الوطنية آخذة في الضعف وتؤثر سلباً على القدرة على تلبية متطلبات خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتواجه بلدان أخرى أيضاً تحديات مالية. فقد قامت كينيا، على سبيل المثال، بإدماج أهداف التنمية المستدامة في مشروع خطة التنمية الوطنية، بهدف تحويل كينيا إلى بلد متوسط الدخل حديث التصنيع.

41- وأشار ممثل مجموعة إقليمية إلى أهمية وعي الإدارة العليا بجميع تعليقات الدول الأعضاء، وذلك للنظر فيها بعناية قبل اتخاذ القرارات الإدارية. وفي الفترة التي تسبق الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، ينبغي أن توضع الدروس المستفادة منذ دورة نيروبي موضع التنفيذ في فترة الولاية المقبلة. وأضاف أن هناك تحديات كبيرة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بالنظر إلى القيود العامة التي تحد من الموارد المتاحة. وقال إن دور الأونكتاد حاسم؛ وينبغي أن تركز الإجراءات على الوضع الذي تكون فيه القيمة المضافة أكبر، مع ضمان عدم التداخل مع جهود الكيانات الأخرى. ودعا إلى أن يجمع بناء توافق الآراء بين مختلف الاعتبارات بكل مصداقية وأمانة. وأشار أيضاً إلى أن المجموعة الإقليمية مستعدة أساساً لتقديم مساهمتها في المسودة الأولية للنص التفاوضي.

42- وأكد الأمين العام للأونكتاد للوفود أنه سيواصل السعي إلى تحقيق توازن بين المشاركة المباشرة في العملية الحكومية الدولية وبين الالتزامات الأخرى.

43- ودعت عدة مجموعات إقليمية والعديد من المندوبين أمانة الأونكتاد إلى مواصلة رصد الاتجاهات والسياسات والتوترات التجارية التي تؤثر على النظام التجاري المتعدد الأطراف وإلى الإبلاغ عنها، ولا سيما تلك الناجمة عن التدابير الاقتصادية أو المالية أو التجارية الأحادية الجانب التي لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، مما يعوق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

44- وذكر أحد المندوبين أن مسألة أمن واستقرار المجتمعات طُرحت ضمناً في المناقشات المتعلقة بالاقتصاد العالمي والنمو الاجتماعي، الأمر الذي يتطلب مراعاة تهمة الظروف التي تسمح بتحقيق ذلك النمو. وقال إن تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا يمكن أن يسهم بشكل ملموس في الانتعاش والنمو الاقتصادي في القارة الأفريقية.

باء- تقرير أقل البلدان نمواً، 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل -

التبعية القديمة والتحديات الجديدة

(البند 2 من جدول الأعمال)

45- أشار ممثلو عدة مجموعات إقليمية، وعدد من المندوبين، ومنظمة حكومية دولية واحدة إلى جودة التقرير وما ورد فيه من تحليل سليم ونتائج. وأكدوا على أن التمويل الخارجي عنصر حاسم بالنسبة لأقل البلدان نمواً لكي تحقق أهداف التنمية المستدامة والتحول الهيكلي. ودعت مجموعة إقليمية الأونكتاد إلى أن يؤدي دوراً نشطاً ومحورياً في التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نمواً وفي عقده. وأبرز عدد من المشاركين أهمية ما ورد في التقرير من تحليل وتوصيات بالنسبة لجميع البلدان النامية، وبالنسبة إلى عقد العمل. وأعلنت مجموعة إقليمية عن اعترافها بزيادة إشراك الأونكتاد في المسائل التي يتناولها التقرير فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الخامس وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

46- وأيد عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين الاقتراح الذي تضمنه التقرير بأن ينفذ المجتمع الدولي خطة فعالية المعونة 2.0، التي تهدف إلى تعزيز إدارة المعونة وفعاليتها وحماية مصالح أقل البلدان

نمواً، تمشياً مع تغير مشهد التعاون الإنمائي. وفي هذا الصدد، ذكرت مجموعة إقليمية أن مبادئ الملكية والمواءمة والمساءلة المتبادلة تتسم بأهمية خاصة، وأبرزت مجموعة إقليمية أخرى أهمية الإجراءات المحلية في توسيع نطاق الملكية الوطنية لعمليات التنمية، بما في ذلك تعزيز أطر التمويل الوطنية المتكاملة. ودعت مجموعة إقليمية أخرى إلى استعراض التعاون الإنمائي الذي يشمل القطاع الخاص من أجل مواءمة هذا التعاون مع الأولويات الإنمائية للبلدان المتلقية ومع أهداف التنمية المستدامة.

47- وأيد بعض المندوبين التوصية الواردة في التقرير والداعية إلى تعزيز قدرة أقل البلدان نمواً على إدارة وتوجيه التمويل الإنمائي الخارجي بما يتوافق مع الأولويات الإنمائية الوطنية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

48- وأبرزت بعض المجموعات الإقليمية أهمية حقوق الإنسان بالنسبة للتنمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما دُكر في التقرير، وأكدت أن أعمال الحق في التنمية مدخل إلى أعمال جميع حقوق الإنسان والمكانة المركزية للحماية الشاملة لحقوق الإنسان، ودعت إلى المشاركة النشطة في تلك القضايا.

49- ودعا عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين الجهات المقدمة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى الوفاء بالتزاماتها وفقاً للأهداف المتفق عليها الرامية إلى تقديم المعونة إلى أقل البلدان نمواً. وأشاروا إلى أن أقل البلدان نمواً بذلت جهوداً كبيرة بالفعل لحشد الموارد المحلية، وأعربوا عن أسفهم لتدهور ظروف المساعدة الإنمائية الرسمية وانخفاض مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي تستهدف تنمية القدرات الإنتاجية وتنظيم المشاريع المحلية. وقدمت عدة وفود وأحد المشاركين معلومات عن مبادراتهم المتعلقة بتقديم المساعدة الإنمائية لأقل البلدان نمواً، بطرق منها شطب الديون ومنح قروض دون فائدة، وزيادة وتنويع الحوافز الاستثمارية في تلك البلدان، وتعزيز الاستثمارات في الهياكل الأساسية للنقل والروابط التجارية، وتوليد بيانات عامة أفضل عن التعاون الإنمائي، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمخاطر المرتبطة بمختلف طرائق المعونة.

50- وأشارت بعض الوفود ومنظمة حكومية دولية واحدة إلى الدور المهم الذي يؤديه التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه عنصراً مكماً للمساعدة الإنمائية الرسمية (لا بديلاً عنها). ودعا أحد الوفود الأونكتاد إلى مساعدة البلدان في التخفيف من التحديات التي تعترض المشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب، بطرق منها تشجيع المزيد من النقاش وتبادل الخبرات.

51- ودعت بعض المجموعات الإقليمية وأحد المندوبين إلى أن يكون تعزيز عمل الأونكتاد المتعلق بأقل البلدان نمواً من بين العناصر التي تنظر فيها الدورة الخامسة عشرة للمؤتمر، بالإضافة إلى المسائل المثارة في التقرير. وأشار أحد المندوبين إلى أن أحد المجالات التي هي بحاجة إلى تعزيز دور الأونكتاد في تعزيز القدرات الإنتاجية وحشد الاستثمار في القطاعات الإنتاجية ومشاريع الهياكل الأساسية. وطلب المندوب إلى الأونكتاد أن ييسر وضع جيل جديد من السياسات لصالح أقل البلدان نمواً الضعيفة ذاتياً وهيكلية في مجال القدرات الإنتاجية والتجارة. وأعلنت مجموعة إقليمية عن اهتمامها بإجراء بحوث بشأن تعزيز دور التحويلات المالية وإدارتها. وشددت مجموعة إقليمية أخرى على ضرورة أن يقدم الأونكتاد المساعدة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وفقاً لولايته وبالتنسيق مع الكيانات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

52- وأكد عدد من المجموعات الإقليمية والمندوبين ومنظمة حكومية دولية واحدة على الحاجة إلى حماية تعددية الأطراف من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأشاروا إلى الحاجة إلى

تجديد الشركات الإنمائية الدولية واتخاذ إجراءات دولية منسقة بشأن المسائل النظامية، بما في ذلك التمويل الإنمائي الخارجي والقدرة على تحمل الديون.

53- ودعت مجموع إقليمية الأونكتاد أيضاً إلى تعزيز الدعم التقني المقدم إلى أقل البلدان نمواً لتحسين استفادتها من تدابير الدعم الدولية، مثل الإعفاء الذي تمنحه منظمة التجارة العالمية في مجال الخدمات.

ثالثاً- المسائل الإجرائية وما يتصل بها من مسائل

ألف- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند 1 من جدول الأعمال)

54- أقر مجلس التجارة والتنمية، في جلسته العامة الافتتاحية المعقودة في 5 شباط/فبراير 2020، جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية التاسعة والستين، بصيغته الواردة في الوثيقة TD/B/EX(69)/1. وبناءً على ذلك، كان جدول أعمال الدورة التنفيذية على النحو التالي:

- 1- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- 2- تقرير أقل البلدان نمواً، 2019: التمويل الإنمائي الخارجي في الحاضر والمستقبل - التبعية القديمة والتحديات الجديدة.
- 3- تقرير الفرقة العاملة المعنية بالإطار الاستراتيجي والميزانية البرنامجية عن أعمال دورتها التاسعة والسبعين.
- 4- تقرير لجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية.
- 5- تقرير لجنة التجارة والتنمية.
- 6- تقرير فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية.
- 7- تقرير الفريق الاستشاري المشترك المعني بمركز التجارة الدولية.
- 8- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية.
- 9- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السبعين لمجلس التجارة والتنمية.
- 10- مسائل أخرى.
- 11- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته التنفيذية التاسعة والستين.

55- وقرر المجلس في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، المعقودة في 5 شباط/فبراير 2020، انتخاب السيد فاكييف صادقوف (أذربيجان) عضواً في الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة 166 من خطة عمل بانكوك، وهي الفقرة المتعلقة بتنفيذ الأمانة لدورات تدريبية في الفترة 2019-2020 وتأثير هذه الدورات، بالإضافة إلى الأعضاء المنتخبين في الدورة السادسة والستين للمجلس⁽¹⁾.

(1) انظر الوثيقة TD/B/66/7، الفصل الثالث، الفقرتين 86 و87.

تنظيم العمل

56- اقترح رئيس المجلس، في الجلسة العامة الرابعة للمجلس المعقودة في 7 شباط/فبراير 2020، تأجيل النظر في البند 8، والبند 9، وأي مسائل في إطار البند 10، والبند 11. وبذلك، سَتُبلَغُ الدول الأعضاء بموعد الجلسة العامة الختامية. وفي ذلك الوقت، ستستمر وتُختتم المناقشات بشأن البنود المتعلقة. وسيكون الهدف أيضاً أن تُختتم الدورة التنفيذية التاسعة والستون قبيل بدء مداولات اللجنة التحضيرية.

57- وقرر المجلس، في جلسته العامة الرابعة المعقودة في 7 شباط/فبراير 2020، تأجيل دورته التنفيذية التاسعة والستين مؤقتاً واختتام المناقشات في الوقت المناسب.

58- وفي 6 نيسان/أبريل 2020، قرر المجلس اختتام الدورة التنفيذية التاسعة والستين، وفقاً لمقرره 553(دت-69) (انظر الفصل الأول، الفرع باء أعلاه)، عقب اختتام إجراء الموافقة الصامتة الافتراضي في 6 نيسان/أبريل 2020، ودون تسجيل أي اعتراضات من الدول الأعضاء، حيث لم يتسن عقد الجلسة العامة الختامية المؤجلة انعقاداً فعلياً.

باء- جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 8 من جدول الأعمال)

59- وافق مجلس التجارة والتنمية في 6 نيسان/أبريل 2020 أيضاً، وفقاً لمقرره 553(دت-69)، على جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 31 آذار/مارس 2020 (انظر المرفق الأول).

جيم- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السبعين لمجلس التجارة والتنمية

(البند 9 من جدول الأعمال)

60- وافق مجلس التجارة والتنمية في 6 نيسان/أبريل 2020 أيضاً، وفقاً لمقرره 553(دت-69)، على إرجاء النظر في هذا البند من جدول الأعمال إلى دورته السابعة والستين (انظر المرفق الأول).

دال- مسائل أخرى

(البند 10 من جدول الأعمال)

61- وافق المجلس، في جلسته العامة الرابعة المعقودة في 7 شباط/فبراير 2020، على جدول الاجتماعات للفترة المتبقية من عام 2020، على النحو الوارد في الورقة غير الرسمية المؤرخة 5 شباط/فبراير 2020.

62- ولاحظ رئيس المجلس أن الجدول الزمني إطار مرن للاجتماعات الحكومية الدولية وللأعمال التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر⁽²⁾.

(2) سيصدر الجدول الزمني الرسمي للاجتماعات بوصفه الوثيقة TD/B/INF.246.

هاء- تقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته التنفيذية التاسعة والستين
(البند 11 من جدول الأعمال)

63- وافق مجلس التجارة والتنمية في 6 نيسان/أبريل 2020 أيضاً، وفقاً لمقرره 553(دت-69)، على تقرير الدورة وأذن للمقرر أن يضع، تحت سلطة الرئيس، الصيغة النهائية للتقرير الذي سيُقدم إلى الجمعية العامة، حسب الاقتضاء.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والستين لمجلس التجارة والتنمية

- 1- المسائل الإجرائية:
- (أ) انتخاب أعضاء المكتب
- (ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال الدورة
- (ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض.
- 2- التقرير السنوي للأمين العام للأونكتاد.
- 3- الإجراءات التي اتخذها الأونكتاد و/أو خطط لها لدعم الدول الأعضاء في إنعاش التجارة والصناعات بعد التغلب على الجائحة.
- 4- الاستثمار من أجل التنمية*.
- 5- الأنشطة التي اضطلع بها الأونكتاد دعماً لأفريقيا.
- 6- العملية التحضيرية للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر:
- الموافقة على جدول الأعمال المؤقت للدورة الخامسة عشرة للمؤتمر.
- 7- مساهمات الأونكتاد في تنفيذ ومتابعة نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.
- 8- جدول الأعمال المؤقت للدورة التنفيذية السبعين لمجلس التجارة والتنمية.
- 9- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها:
- (أ) تقرير رئيس الهيئة الاستشارية المنشأة وفقاً للفقرة 166 من خطة عمل بانكوك المتعلقة بتنفيذ الأمانة لدورات تدريبية في الفترة 2019-2020 وتأثير هذه الدورات؛ وتعيين أعضاء الهيئة الاستشارية
- (ب) تسمية الهيئات الحكومية الدولية لأغراض المادة 76 من النظام الداخلي للمجلس
- (ج) تسمية الهيئات غير الحكومية لأغراض المادة 77 من النظام الداخلي للمجلس
- (د) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات
- (هـ) عضوية الفرقة العاملة
- (و) استعراض قوائم الدول الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة 1995(د-19)
- (ز) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس.
- 10- مسائل أخرى.
- 11- اعتماد التقرير.

* يُحدّد العنوان الفرعي فيما بعد.

المرفق الثاني

الحضور*

1-	حضر الدورة ممثلو الدول التالية، الأعضاء في مجلس التجارة والتنمية:
	الاتحاد الروسي
	الأردن
	إسبانيا
	ألبانيا
	ألمانيا
	أوغندا
	إيران (جمهورية - الإسلامية)
	أيرلندا
	باكستان
	البحرين
	بلغاريا
	بنغلاديش
	بنما
	بوركينا فاسو
	البوسنة والهرسك
	بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)
	تركيا
	توغو
	تونس
	جزر البهاما
	الجمهورية العربية السورية
	جمهورية الكونغو الديمقراطية
	جمهورية تنزانيا المتحدة
	جمهورية مولدوفا
	جنوب أفريقيا
	جيبوتي
	دولة فلسطين
	رومانيا
	زامبيا
	زيمبابوي
	السلفادور
	السنغال
	صربيا
	الصين
	عُمان
	غامبيا
	غواتيمالا
	فنلندا
	فييت نام
	كازاخستان
	الكامبيون
	كندا
	كوبا
	الكونغو
	كينيا
	لبنان
	ليبيا
	ليسوتو
	مالي
	مصر
	المكسيك
	المملكة العربية السعودية
	منغوليا
	موريتانيا
	النمسا
	نيبال
	نيجيريا
	هندوراس

* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر الوثيقة

-
- 2 وحضر الدورة أعضاء المؤتمر التالية أسماؤهم، من غير الأعضاء في المجلس:
الكرسي الرسولي
- 3 وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:
الاتحاد الأوروبي
منظمة التعاون الإسلامي
منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ
- 4 وكانت الوكالات المتخصصة والمنظمات ذات الصلة التالية أسماؤها مُمثلة في الدورة:
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
منظمة التجارة العالمية
-